

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة أساتذنا الشيخ الدكتور أحمد الحجي الكردي حفظه الله تعالى

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم، على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، والتابعين، ومن تبع هداهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن الاشتغال بالعلم من أعلى العبادات التي يتعبد بها الله تعالى بعد الإيمان به سبحانه، وهو محل التمايز بين البشر في الدنيا والآخرة، لقوله تعالى: (يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) (المجادلة: من الآية ١١)، وقوله جل من قائل: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ) (فاطر: من الآية ٢٨).  
وعلم الفقه هو أعلى العلوم وأكثرها أجراً، لقوله صلى الله عليه وسلم: (مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ) متفق عليه (١).

والفقه هو الطريق الوحيدة إلى العمل الصالح، عبادات ومعاملات، وإلا فكيف يستطيع المسلم أن يعبد الله تعالى إذا لم يعرف أحكام العبادات وصحة المعاملات.

ولقد عني فقهاؤنا من لدن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى زمن التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين بالفقه عناية بالغة، فقعدوا فيه القواعد، وأنشؤوا فيه المذاهب، وصنفوا فيه المصنفات والموسوعات والمختصرات، وأقاموا الحلقات والمناظرات، كل ذلك من أجل إذكاء الحركة العلمية وتنشيطها، حتى أصبح علم الفقه الإسلامي صرحاً شامخاً، وبناء متماسكاً، نباهي به الأمم.

إلا أن المسلمين في العصر الحديث تفرقت صفوفهم، وضعف تماسكهم، واغتر بعضهم بالحضارة الأجنبية المادية، وانبهر بتقدمها العلمي، وبدأ يشكك برجاحة الفقه الإسلامي، وتفوقه على التشريعات الأخرى كلها في حل مشكلات العصر، فتحوّلت نتيجة لذلك بعض البلدان الإسلامية والعربية عن الحكم بالأحكام الشرعية إلى الأخذ ببعض التشريعات الأجنبية، ظناً منها بأن التقدم العلمي المادي الذي أحرزه الأجانب ناتج عن هذه التشريعات، ومرتبطة بها، فألغوا مجلة الأحكام العدلية التي كانت تعد القانون الإسلامي المطبق في البلدان الإسلامية، وأخذوا بدلاً منها بالقوانين الأجنبية، وتسرب الربا نتيجة لذلك إلى معاملاتهم، حتى أصبح العمود الفقري لكل مصارفهم وشركاتهم ومؤسساتهم، إلا من نجاه الله تعالى من ذلك،

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ج ٢/ص ٧١٨/ح ١٠٣٥، ج ٢/ص ٧١٨/ح ١٠٣٧، والبخاري في صحيحه ج ١/ص ٣٩/ح ٧١، ج ٢/ص ٥٣٦/ح ١٤٠٣، والنسائي في سننه ج ٥/ص ٦١/ح ٢٥٣١ وغيرهم.

وتحقق فيهم قول النبي صلى الله عليه وسلم: (يأتي على الناس زمان لا يبقى أحد إلا أكل الربا، ومن لم يأكل الربا أصابه غباره)<sup>(٢)</sup>.

حتى قبض الله تعالى للأمة العربية والإسلامية ثلة من الشباب العلماء المستنيرين، فأقاموا فيها بعض المؤسسات المالية على الأسس الإسلامية، في وقت ظن المرجفون فيه أنها لن تقوم، وسوف تفشل، لمخالفتها لنظام الربا، وعدولها عن الاعتماد عليه، ولكن إرادة الله تعالى سبقت بالحكم لها بالنجاح الباهر، مما أخرج الألسنة الجاهلة، وجعل الكثير من المؤسسات الربوية الأجنبية والعربية تتوق للتحويل للنظام الإسلامي، بل تحول بعضها فعلا، ونال نجاحا والحمد لله تعالى، إلا أن العقبة التي تواجه أكثر شبابنا المثقف في مسيرتهم الاقتصادية الإسلامية المباركة، هي قلة معلوماتهم بأسس النظام الاقتصادي الإسلامي، ليستفيدوا منها في تسيير مؤسساتهم الاقتصادية الإسلامية الناشئة، والتي هي على وشك الإنشاء، بعد أن تحولت الجامعات والمدارس كلها تقريبا بكل أسف - إلى دراسة الأنظمة الربوية، والإشادة بها، ونسيان النظام الاقتصادي الإسلامي، وقد يسر الله تعالى لبعض علمائنا الكتابة في هذا المجال كتابات طيبة، وعقدوا لذلك الندوات المتتابعة في سبيل تحرير أسس الاقتصاد الإسلامي، وإزالة الران عنها بعد أن غلفها لمدة غير قصيرة، حتى كادت تنسى، إلا أن الساحة العلمية لا زالت بحاجة ماسة إلى الكثير من هذه الكتابات والمؤلفات.

وقد تنبه لهذا الموضوع المهم أخ طيب، وشاب نابيه مهندس مدني شغوف بالعلوم الشرعية والفقهية، وبخاصة الاقتصادية منها، هو الأخ الأستاذ محمد نور سويد، ونظرا لمعرفته الجيدة باستعمال الحاسوب الآلي، فقد مخر عبايه، واستنفذ طاقاته، في سبيل جمع كثير مما كتبه المحدثون من العلماء والسلف الصالح، مما له علاقة بالأحكام الفقهية الاقتصادية، وطرق استثمار المال الشرعية، فجمع نبذا طيبة من فقه السلف الصالح، ومجموعة جيدة من فتاوى المجامع الفقهية واللجان الاقتصادية وبحوثها، ورتب ذلك ترتيبا علميا موسوعيا، يسهل الرجوع إليها والاستعانة بها والاطلاع على نصوصها، بطرق ميسرة، وجعلها موسوعة اقتصادية إسلامية، يسهل على العلماء استخراج النصوص منها، وعلى طلاب العلم النهل من معينها، وعلى من يود التعرف على معالم الاقتصاد الإسلامي ممن يطمح له النجاح أو الفشل على سواء، أن يعود إليها، ويحصل على ما يريد من النصوص المعتبرة في هذا المجال، فله كل الشكر والتقدير على مجهوده الطيب هذا، وأسأل الله تعالى أن يجعلها في صحيفته يوم القيامة، وأن ينفع بها عباده المتقين، وأن يوفقه

---

<sup>(٢)</sup> أخرجه النسائي في سننه الكبرى ج ٤/ص ٤/ح ٦٠٤٢ وأخرجه النسائي في سننه ج ٧/ص ٢٤٤/ح ٤٤٥٥. وابن حنبل في مسنده ج ٢/ص ٤٩٤/ح ١٠٤١٥. والبيهقي في سننه الكبرى ج ٥/ص ٢٧٦/ح ١٠٢٥٢.

لمتابعة طريق العلم الفقهي بعامة، والاقتصادي منه بخاصة، حتى يمتعنا بمزيد من هذه الأفكار النابغة، والعلوم النافعة.

والله تعالى الموفق والهادي إلى سواء السبيل. والحمد لله رب العالمين.

٢٣ ذو القعدة ١٤٢٤هـ و ٢٠٠٤/١/١٥م

أ.د. أحمد الحجي الكردي

خبير في الموسوعة الفقهية

وعضو هيئة الفتوى في دولة الكويت